



## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (8) لسنة (2017م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 14 رجب 1438 هجرية، الموافق 2017/4/11 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

### تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مكتب صالح العواضي للمقاولات العامة  
ضد

مكتب التربية والتعليم م / ذمار في الممارسة رقم (2017/1) الخاصة بترميم وإعادة تأهيل مدارس الحمزة  
وعقبة بن نافع والحمزة بعمد والنهضة.

### الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2017/3/30م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار تضمنت انه تم استبعاد عطائه بحجة ان الضمان غير مطابق للصيغة في وثيقة المناقصة مع العلم بان الضمانات المقدمة صادرة من بنوك متعددة وللعديد من الجهات الحكومية ولم يتلق الشاكي أي اعتراض على أي ضمانته منذ عام 2000م حتى يومنا هذا. و عليه يطلب من الهيئة ايقاف الاجراءات حتى لا يتم حصر المناقصة على اشخاص معينين.

**ثانياً:** تم إحالة الشكوى إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وبعد الدراسة رفع المكتب الفني تقريراً أولياً إلى مجلس إدارة الهيئة تضمن ان الشكوى قدمت الى الهيئة العليا بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (414/ج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م، والمحددة بعشرة أيام من تاريخ قرار الإرساء حيث تم الإعلان عن أسماء الفائزين بالممارسة في لوحة إعلانات مكتب التربية في 2017/3/6م ولم يقدم الشاكي شكواه إلى الهيئة الا في 2017/3/30م ولم يقيم بتعبئة الاستمارة المخصصة للشكوى إلا في 2017/4/4م ورأى المكتب الفني عدم النظر في الشكوى.

**ثالثاً:** نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

### القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الشكوى قد قدمت الى الهيئة العليا بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (414/ج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م وفقاً لما هو موضح أعلاه. ولذلك،

